الأمم المتحدة

A/C.6/73/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
22 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بيانغ . . . . . (غابون)

لاحقا: السيدة كربجار (نائبة الرئيس) . . . . . (سلوفينيا)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين *(تابع)*

البند ٨١ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17484 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

البند ٨٤ من جدول الأعمال: النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين *(تابع)* (A/73/189)

١ - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن أعمال العنف والمضايقات التي ترتكب ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين أو ضد موظفي المنظمات الدولية أو ممثليها لا يمكن الدفاع عنها ويتعين إدانتها بشدة. ووفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده المقبولة بالإجماع، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، يقع على عاتق الدول المستقبلة واجب ضمان حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها. وأردف قائلا إن احترام المبادئ التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية شرط أساسي للاحتفاظ بعلاقات ودية بين الدول وتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٢ - وأضاف أن الكاميرون طرف في اتفاقيتي فيينا، وتدعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تينك الصكين إلى القيام بذلك، كما تدعو الدول إلى اتخاذ تدابير لمنع وحظر الأنشطة غير المشروعة التي يضطلع بها الأشخاص والجماعات والمنظمات، والتي تشجع على ارتكاب أفعال ضد أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين والموظفين الموجودين في أراضيها أو تحرض على ارتكابها أو تنظمها أو تشارك في ارتكابها. وتحقيقا لهذه الغاية، قال إن حكومة بلده أنشأت وحدات شرطة خاصة مسؤولة عن حماية الدبلوماسيين. وأوضح قائلاً إن الهدف من هذه الحماية هو كفالة اضطلاع الدبلوماسيين والموظفين القنصليين بواجباتهم؛ ولكنها لا تمنحهم بأي حال صلاحيات غير محدودة أو ترخص لهم القيام بأنشطة غير قانونية. ويتعين على الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين أن يتصرفوا بحسن نية وأن يحترموا قوانين الدولة المستقبلة.

٣ - واستطرد قائلاً إن كفالة احترام امتيازات وحصانات الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين يعود بالمنفعة المتبادلة على جميع الدول. وأضاف أن حماية المبعوثين الأجانب قد اعترف منذ القدم بأهميتها البالغة في بناء الثقة بين الدول وكفالة التعاون الدولي وإقامة علاقات دولية سلمية. وخلص من ذلك إلى أن إضعاف الحماية المقدمة للممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، الذي يبدو أنه الاتجاه الحالي، هو مدعاة للقلق. وأضاف أن إعادة تأكيد مبادئ القانون الدولي التي تقوم عليها العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والبحث عن طرق جديدة لتعزيز احترامها باتت مسألة ملحة. وبالرغم من أن الجمعية العامة اتخذت عدة قرارات تؤكد على الأهمية الأساسية لاحترام تلك القواعد وتدين بشدة أي انتهاكات لها وتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير تكفل التحقيق في هذه الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها، يعتقد وفد بلده أنه ينبغي للجمعية أن تعتمد قرارا آخر تؤكد فيه من جديد أنه ينبغي للدول أن تمتثل امتثالا صارما لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وأن تنفذها وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع أعمال العنف والمضايقة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، لا سيما من خلال تشجيع التعاون بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات.

٤ - **السيد دوس سانتوس بيريرا** (تيمور - ليشتي) قال إن احترام مبادئ القانون الدولي وقواعده التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية شرط أساسي لتسيير العلاقات بين الدول بصورة طبيعية وتحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه. فقد زادت أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، مما أودى بحياة أرواح بريئة وعرض حياة هؤلاء الممثلين للخطر وأعاق عملهم المعتاد بصورة خطيرة. وأضاف أن الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين يلعبون دوراً هاماً في إقامة علاقات ودية بين الدول وتعزيزها وإزكاء روح التعاون بينها، كما أن امتيازاتهم وحصاناتهم لا يجوز انتهاكها ويتعين حمايتها.

٥ - وتابع حديثه قائلا إن تيمور - ليشتي، بوصفها دولة حديثة، تعيد تأكيد التزامها بالتقيد بالصكوك الدولية الملزمة قانوناً، والقانون الدولي العرفي ومبادئ القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك اتفاقيتا فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣، اللتان تكفلان منح امتيازات وحصانات للبعثات والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين في الدول المستقبلة. وأردف قائلا إن تيمور - ليشتي بوصفها طرفا في تلك الصكوك، تدين أي عمل من أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية أو الموظفين الدبلوماسيين. وينبغي إجراء تحقيق كامل في هذه الأعمال بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب.

٦ - وفي ختام بيانه، قال إن وفد بلده يشجع جميع الدول الأعضاء، دون المساس بالحقوق السيادية أو مبدأ عدم التدخل، على مراعاة مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وتنفيذ التدابير العملية الرامية إلى منع وحظر

الأنشطة غير المشروعة التي يرتكبها أشخاص أو جماعات أو منظمات تدعم ارتكاب أعمال ضد أمن وسلامة بعثات الدول الأخرى أو ممثليها وموظفيها، أو تحرض على ارتكابها أو تنظمها أو تشارك في ارتكابها. وفي الوقت نفسه، قال إن وفد بلده يؤكد أن واجب الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين يملي عليهم احترام قوانين الدول المستقبلة وأنظمتها.

٧ - **السيدة ساندي** (أوروغواي) قالت إن الالتزام بحماية المبعوثين الأجانب هو أحد أقدم قواعد القانون الدولي المعترف بها حتى قبل إنشاء البعثات الدبلوماسية الأولى في القرن الخامس عشر. وأردفت قائلة إن الدول يقع على عاتقها التزام باحترام وحماية حرمة الأماكن والوثائق والاتصالات الدبلوماسية والقنصلية، ومنع أي انتهاك لحصانات البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة والممثلين المعتمدين في أراضيها. وعللت ذلك بقولها إن هذا الالتزام هو جزء أصيل من مبدأ سيادة الدول والمساواة بينها، وقاعدة لا جدال فيها من قواعد القانون العرفي؛ ولا يمكن للدول أن تبرر عدم الامتثال بالادعاء بأنها ليست طرفا في معاهدة بشأن هذه المسألة. وأردفت قائلة إن هذه الحماية ضرورية لضمان تمكين الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين من أداء واجباتهم. وأكدت أن التزام الدول بحماية الممثلين الدبلوماسيين يقابله على الجانب الآخر التزام أولئك الممثلين باحترام قوانين الدولة المستقبلة.

٨ - و مضت قائلة إن أورغواي هي دولة طرف في اتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ وتؤيد بشدة التعددية وسيادة القانون، ومن هذا المنطلق فإنها تدين أي عمل من أعمال العنف أو الإرهاب يرتكب ضد البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين، أو ضد الممثلين لدى المنظمات الدولية، وتفي بالتزامها بضمان سلامتهم في إطار من التقيد الصارم بالقواعد العرفية والتعاهدية. وأضافت أن بلدها في الوقت نفسه يدين أي استخدام غير مشروع للمقرات الدبلوماسية أو القنصلية أو أي انتهاك لحصانات ممثليها وامتيازاتهم. وأعربت عن أسف وفد بلدها إزاء إضعاف سيادة القانون على الصعيد الدولي وانتهاكات أكثر مبادئ القانون الدولي قدسية من جانب الجماعات التي تهدد السلام والأمن من خلال ما تقوم به من أعمال إرهابية. وفي مواجهة هذه الأعمال المثيرة للجزع، من الضروري أن يزداد الوعي بالحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى المنظمات الدولية.

٩ - **السيد سلطاني** (أفغانستان): قال إن الحماية الدبلوماسية هي جزء من مجموعة واسعة من مبادئ القانون الدولي وقواعده التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وأردف قائلا إن حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين تكتسي أهمية كبيرة من أجل إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية وتعاونية ومفيدة للطرفين بين الدول. وأضاف أن أعمال العنف المرتكبة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وضد ممثلي المنظمات غير الحكومية تقوض الأداء الطبيعي للعلاقات بين الدول وتستحق الإدانة على جميع الأصعدة.

١٠ - وتابع حديثه قائلاً إن المجتمع العالمي عقد العزم في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على مساعدة أفغانستان على أن تستهل فصلا جديدا في تاريخها الحديث وأن تصبح دولة آمنة ومستقرة ومزدهرة. ولذا فقد شهدت الفترة التالية لذلك زيادة كبيرة في عدد البعثات الدبلوماسية والقنصلية الموجودة في كابل. وأردف قائلا إن التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب في أفغانستان لم يستثن أحدا، فقد طال العسكريين والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون مع المسؤولين الوطنيين لضمان أمن البلد واستقراره. وأفاد أن مجموعة من المتطرفين قامت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/73/189)، بمهاجمة القنصلية العامة لألمانيا في مزار الشريف، مما عرض موظفي القنصلية ومبانيها لأخطار جسيمة. وأضاف أن قوات الأمن الأفغانية ردت بالاشتراك مع القوات الخاصة الألمانية وتصدت للهجوم الذي أودى بحياة أربعة أفغان وأسفر عن إصابة أكثر من ١٢٠ آخرين.

١١ - وأردف قائلا إن إرهابيين هاجموا دار ضيافة حاكم مقاطعة قندهار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حيث كان يجري اجتماع بين السلطات المحلية ووفد زائر من الإمارات العربية المتحدة. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٢ شخصاً، كان من بينهم سفير الإمارات العربية المتحدة وعدد من المسؤولين الحكوميين الأفغان. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وقع هجوم ربما كان أكثر الهجمات الإرهابية تدميراً في كابل منذ عام ٢٠٠١، حيث تم تفجير شاحنة في تقاطع مزدحم يؤدي إلى المنطقة الدبلوماسية. وأودى الهجوم بحياة أكثر من ١٥٠ أفغانيًا وأسفر عن إصابة أكثر من ٤٠٠ شخص بجروح خطيرة. وكان من بين القتلى مسؤولان أمنيان أفغانيان منعا الشاحنة من دخول الحي الدبلوماسي، مما حال دون وقوع كارثة أكبر.

١٢ - وأتبع ذلك بقوله إن السلطات الأفغانية أجرت تحقيقات شاملة في تلك الهجمات بهدف تحديد الجناة ومحاسبتهم. وأطلعت سلطات البلدان المعنية على نتائج التحقيقات. واسترسل قائلا إن أفغانستان ملتزمة التزاما صارما بالوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، لضمان حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تم، ضمن تدابير أخرى، إنشاء وحدة أمنية خاصة تابعة لوزارة الداخلية لحماية مباني السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية. وأضاف أن هذه الوزارة أنشأت قوة حماية مشتركة بالتعاون مع وزارة الدفاع والمديرية الوطنية للأمن، لتعزيز تدابير الأمن وإنفاذ القانون من أجل توفير الحماية الدبلوماسية، وتمت زيادة عدد أفراد الأمن المنتشرين حول البعثات الدبلوماسية والقنصلية بدرجة كبيرة للغاية.

١٣ - **السيد العرسان** (الجمهورية العربية السورية) قال إن جميع الحكومات يقع على عاتقها التزام قانوني وأخلاقي بأن تكفل احترام حماية وأمن وحصانة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، وفقا للاتفاقيات الدولية الجماعية والمعاهدات والاتفاقات الثنائية بين البلدان. وأضاف قائلا إن من غير المقبول أن تُعرّض الحكومات ذلك الالتزام للخطر في سبيل القيام بأعمال انتقامية، إما لخلافات سياسية أو لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. ومضى قائلاً ا إنه لا سياسات ولا اعتبارات سياسية يمكن أن تبرر لأية حكومة أن تتلاعب بالصكوك القانونية الدولية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية أو اتفاقات البلد المضيف مع الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى أو أن تسيئ تفسيرها بصورة متعمدة. ومن أجل تعزيز الثقة بين الدول، يتعين على البلدان المضيفة أن تلتزم حقا بحماية البعثات الدبلوماسية وممتلكاتها وموظفيها، بغض النظر عن أية خلافات سياسية، وأن تكون بمنأى عن إساءة تفسير اتفاقات البلد المضيف أو إساءة تطبيقها.

١٤ - وقال إن حكومة بلده، برغم الظروف الأمنية الصعبة الناجمة عن الأعمال الارهابية التي شهدتها الجمهورية العربية السورية على مدى السنوات الثماني الماضية، عززت حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في دمشق ومدن أخرى من أجل تجنب أي خلل من جانبها في الوفاء بالتزامات بلده بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وأضاف أن حكومة بلده قامت أيضا بتعزيز أمن بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ومكاتبها وموظفيها، وواصلت العمل على حماية مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية التي أغلقت أبوابها لاعتبارات أمنية أو لأن الحكومات المعنية قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية؛ واتخذت تدابير لتمكين ممثلي تلك الحكومات أو الأشخاص المخولين من قبلها، من دخول المقرات المغلقة لترحيل أي من الممتلكات أو القيام بأية أعمال صيانة.

١٥ - وأضاف أن مما يؤسف له أن حكوماتٍ أخرى لم توفر نفس الحماية لبعثات بلده الدبلوماسية والقنصلية وطواقمها الدبلوماسية. وأكد أن البعثات السورية في عدد من البلدان تعرضت في الواقع لهجمات من أفراد خارجين عن قوانين الدول المضيفة كما تعرضت أجزاء كبيرة من المقرات للتخريب والنهب، وأُحرِقت آليات وعربات تابعة للبعثات الدبلوماسية السورية. وأضاف أن دبلوماسيين سوريين تعرضوا للضرب و الإهانة، وكان ذلك أحيانا على مرأى ومسمع من السلطات الأمنية للبلد المضيف. وقال إنه كان جليا أن تلك السلطات لم تكن راغبة في ضمان سلامة الدبلوماسيين السوريين أو إنفاذ القوانين المعمول بها في بلدانها، كما أن السلطات القانونية في تلك البلدان لم تكن راغبة في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

١٦ - وأتبع ذلك بقوله إن حكومات بعض البلدان التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية لا تُؤمِّن الحماية والأمن للمقرات الدبلوماسية السورية المغلقة. وذكر أن السفارة السورية في إحدى الدول الأوروبية بلا حماية أمنية مباشرة بالرغم من مواصلة الدبلوماسيين السوريين عملهم هناك. وأفاد أن حكومة إحدى الدول العربية الخليجية سمحت لأشخاص لا يحملون صفة التمثيل الرسمي للحكومة السورية بدخول هذه المقرات واستخدامها وسرقة الممتلكات الدبلوماسية، وهو ما يعد عملا من أعمال القرصنة. وقال إن حكومة بلده بصدد إعداد ملف يتضمن الوقائع والأدلة المتعلقة بتلك الحوادث ولن تتردد في اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل حقوقها في التعويض وإصلاح الأضرار المادية وجبر الأضرار المعنوية بموجب اتفاقيتي فيينا والصكوك الدولية الأخرى.

١٧ - وأردف قائلاً إن حكومة بلده تود أن تعرب عن دعمها الكامل لحكومة الاتحاد الروسي في مواجهة الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت، من دون أي سند قانوني، باحتجاز المقرات المملوكة لحكومة الاتحاد الروسي ومنعت ممثليها من الوصول إليها. ومنذ بداية عام ٢٠١٨ وحتى تاريخه، تمنع حكومة الولايات المتحدة أيضا ممثلي الوفد الدائم للجمهورية العربية

السورية من الوصول إلى المقرات الدبلوماسية السورية المغلقة في واشنطن العاصمة بغرض تفقدها، وذلك تحت ذريعة فرض القيود على تحرك وسفر الدبلوماسيين السوريين العاملين لدى الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة، وهو ما يشكل انتهاكا لاتفاق المقر واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقال إن وفد بلده سيواصل إثارة هذه المسألة والمسائل ذات الصلة في إطار لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

١٨ - وأضاف أن اللجنة السادسة ينبغي لها أن تكثف عملها بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر، وأن تعتمد مشروع قرار يبرهن على أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تضطلع جدياً بمسؤوليتها عن ضمان التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية وممتلكاتها وموظفيها. واختتم بيانه قائلا إن الوفاء بتلك المسؤولية أمر ضروري للحفاظ على مصداقية الصكوك ذات الصلة وإدامة الثقة بين البلدان.

١٩ - **السيد أحمدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثليها قاعدة مقبولة عالميا والتزام محدد بموجب القانون الدولي ويتم التقيد به منذ قرون في العلاقات بين الدول. واتفاقيتا فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣، واتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ومختلف اتفاقات المقر، تقدم إطارا كاملا لإنشاء العلاقات الدبلوماسية والحفاظ عليها بناء على التراضي بين الدول المستقلة ذات السيادة، وقد ترسخت بوصفها حجر الزاوية في العلاقات الدولية الحديثة. وعلاوة على ذلك، تشدد المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة على أهمية كفالة تمتع ممثلي الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات اللازمة التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالمنظمة. وأي نوع من أنواع الضغط على أعضاء بعثة دبلوماسية معتمدة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك أي تمييز في منح الامتيازات على أسس سياسية، أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ المنظمة.

٢٠ - وقد اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات تعيد فيها تأكيد التزامات الدول فيما يتعلق بسلامة وأمن البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها. غير أن بعض البعثات الدبلوماسية والقنصلية الإيرانية وموظفيها كانت هدفاً لأفعال غير قانونية، بما فيها الهجمات الإرهابية، في السنتين الماضيتين، الأمر الذي أدى إلى بعض الإصابات. وقال إنه من دواعي قلق وفد بلده العميق أن البلدان المضيفة لم تتخذ الخطوات المناسبة في بعض الحالات، ويتواصل وقوع مثل هذه الأفعال غير القانونية. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها طرفا في اتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣، لا تزال ملتزمة بكفالة الامتثال لأحكام هذين الصكين، ودعا جميع الدول إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثليها.

٢١ - **السيد الصادق علي سيد أحمد** (السودان): قال إن حماية الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وأمن و سلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية ووثائقها واتصالاتها هي بمثابة حجر الزاوية في العلاقات الدولية المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وتُمنح هذه الامتيازات الدبلوماسية للتأكد من أن ممثلي الدولة قادرون على أداء مهامهم بفعالية. وعلى الدول المستقبِلة، بموجب اتفاقيتي فيينا، واجب حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى ما يشكله الإرهابيون والمتطرفون والجماعات المسلحة من مخاطر، ويجب مضاعفة الجهود الهادفة إلى حماية السفارات والقنصليات من هذه التهديدات.

٢٢ - ومضى قائلاً إن الأحداث التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة تبين بوضوح المخاطر التي يواجهها الممثلون الدبلوماسيون. ويدين وفد بلده بشدة جميع الانتهاكات المتعلقة بحماية وأمن وسلامة البعثات القنصلية والدبلوماسية وممثليها، ويدين كذلك الانتهاكات المرتكبة ضد بعثات المنظمات الحكومية الدولية وممثليها، وأعرب عن تضامنه مع ضحايا هذه الانتهاكات. وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت عددا من التدابير لضمان حماية وسلامة أعضاء السلك الدبلوماسي، وسوف تواصل الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين إلى القيام بذلك.

٢٣ - ولا بد للدول من التقيد بجميع مبادئ وقواعد القانون الدولي وأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. كما يتعين عليها أن تتخذ التدابير المناسبة لحماية محفوظات ووثائق واتصالات البعثات الدبلوماسية والقنصلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تكفل عدم إساءة استعمال

الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، وأن تتوخى الوسائل السلمية في تسوية كل المنازعات التي تنشأ في هذا الصدد.

٢٤ - وقال إن وفد بلده يتفق مع الوفود الأخرى التي أبرزت مخاطر التكنولوجيا الرقمية التي تهدد حماية المحفوظات والوثائق والاتصالات الدبلوماسية. وينبغي أن يعالج القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة بشأن هذه المسألة تلك المخاطر.

٢٥ - **السيد بونديوك** (أوكرانيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن حكومته تدين بشدة أي هجمات أو أي أعمال عنف أخرى تُرتكب ضد بعثات دبلوماسية أو قنصلية، وقد اتخذت جميع التدابير المناسبة لحمايتها وللتحقيق في أي حوادث من هذا القبيل وفقا لاتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣. و يود وفد بلده أن يذكِّر وفدَ الاتحاد الروسي أنه قد أبلغ الأمين العام بعدد من الانتهاكات المرتكبة ضد أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأوكرانية في الاتحاد الروسي. وللأسف، لم يكن هناك أي رد فعل من وكالات إنفاذ القانون الروسية تجاه الكثير من هذه الحوادث، التي شملت أعمال تخريب وهجمات ضد سفارة أوكرانيا في الاتحاد الروسي. و يهيب وفد بلده بالاتحاد الروسي الامتثالَ بالتزاماته لإتاحة نتائج التحقيقات في أعمال العنف المرتكبة ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأوكرانية في الاتحاد الروسي، واتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع هذه الأفعال في المستقبل.

البند ٨١ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/73/415)

٢٦ - **السيدة بوبي** (غانا): تكلمت بوصفها رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وأيضا بصفتها الوطنية، فقالت إن اللجنة الاستشارية عقدت دورتها الثالثة والخمسين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ للنظر في تقرير الأمين العام (A/73/415). واستعرضت اللجنة أيضاً تنفيذ أنشطة البرنامج التي جرت في عام ٢٠١٨، والأنشطة المقترحة لعام ٢٠١٩، بما في ذلك ما يتعلق بها من آثار إدارية ومالية.

٢٧ - وعلى النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة مرارا، فإن برنامج المساعدة هو نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة، وهو لا يزال الأساس الذي تستند إليه جهود المنظمة لتحسين المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تهيئة الظروف التي يمكن في ظلّها صون العدالة واحترام القانون الدولي، على النحو المتوخّى في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن البرنامج لا يزال مجدياً. فالعدد الكبير من الطلبات الواردة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ولا سيما من المرشحين من البلدان الأفريقية، يدل على الحاجة إلى هذا التدريب وعلى قيمة البرنامج كأداة لبناء القدرات. ومما يثلج الصدر الإشارة إلى أن توفير التمويل من الميزانية العادية قد مكن من عقد الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث جميعها في عام ٢٠١٨. وقالت إنها تود أن تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي استضافت الدورات الدراسية. وأعربت أيضا عن امتنانها للجان الإقليمية لما قدمته من دعم.

٢٨ - وتمثل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي عنصرا فريدا من برنامج المساعدة، ويمكن لها أن تتيح الموارد التعليمية عالية الجودة للطلاب وممارسي القانون الدولي في جميع أنحاء العالم بتكلفة منخفضة نسبيا، ولكن يقتصر ذلك على إمكانية وجود اتصال موثوق بشبكة الإنترنت. ويمثل إطلاق ملفات البث الصوتي الرقمي لسلسلة المحاضرات خلال عام ٢٠١٨ خطوة جيدة نحو تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية للأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة. ولكن هناك حاجة أيضا إلى تقديم الخدمات لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت. ولذلك ينبغي مواصلة دعم جهود المكتبة الرامية إلى إتاحة المواد على مشغلات الذاكرة المحمولة والأقراص المدمجة، ولأنشطتها في مجال النشر المكتبي.

٢٩ - وأعربت عن رغبتها في شكر أعضاء اللجنة الاستشارية لالتزامهم المستمر ببرنامج المساعدة. وقد وفرت الدول الأعضاء المشورة البناءة بشأن مسائل من قبيل نشر المحاضرات والمواد التدريبية، والتحديات التكنولوجية المتعلقة باستخدام المكتبة السمعية البصرية، والحاجة إلى الموارد لتغطية تكاليف إعداد *دليل القانون الدولي* بجميع اللغات الرسمية. وأعربت أيضا عن امتنانها لشعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية لتفانيها في سبيل التنفيذ الفعال للبرنامج.

٣٠ - **السيدة الباز** (مكتب الشؤون القانونية): تكلمت بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية فقالت إن المناقشات التي دارت في اللجنة السادسة تشهد على تزايد تعقد مسائل القانون الدولي التي تواجهها الدول اليوم. ونتيجة لذلك، فقد ازدادت الحاجة إلى التدريب في مجال القانون الدولي وإلى المواد التدريبية. وبفضل الدعم الثابت للجنة

الاستشارية واللجنة السادسة، تمكن برنامج المساعدة، وهو في سنته الثالثة والخمسين اليوم، من تلبية تلك الاحتياجات.

٣١ - والموارد المقدمة في إطار الميزانية العادية مكنت شعبة التدوين من تنظيم أربعة برامج تدريبية في مجال القانون الدولي خلال عام ٢٠١٨، هي: برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث لأفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلقى ما مجموعه ٨١ مشاركا من ٧٥ من الدول الأعضاء زمالات تغطي جميع نفقاتهم. ووجهت الشعبة الشكر للجان الأمم المتحدة الإقليمية والبلدان المضيفة إثيوبيا وتايلند وشيلي لما قدمته من دعم. وأعربت عن أملها في أن تشجع الدول الأعضاء المرشحات المؤهلات على التقدم للمشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٣٢ - وأضافت قائلة إن شعبة التدوين قد أصدرت دليل القانون الدولي بالنسخة الفرنسية "Recueil de droit international" في عام ٢٠١٨، المعادِلة للنسخة الإنكليزية منه "International Law Handbook". ويتضمن الدليل مجموعة من الصكوك الرئيسية للقانون الدولي، وهو المورد الرئيسي المستخدم في الدورات التدريبية للبرنامج. و وهاتان النسختان الإلكترونيتان من الدليل متاحتان مجانا على الموقع الإلكتروني للمكتبة السمعية البصرية، كما سيجري تعميمها على الجامعات ومراكز التدريب الوطنية في البلدان النامية. وأتيح إعداد الخلاصة *Recueil* و*الدليل* بفضل التبرعات السخية المقدمة من عدد من الدول الأعضاء. وتنوي الشعبة إعداد طبعات من الدليل باللغات الرسمية الأخرى إذا ما تمكنت من جمع تبرعات كافية.

٣٣ - ولم يتَمكَّن سوى عدد قليل من المحامين من المشاركة في برامج التدريب، ولذلك فمن المهم مواصلة صون المكتبة السمعية البصرية وإثرائها، مما يوفر تدريبا مجانيا عالي الجودة عبر الإنترنت لعدد غير محدود من الناس في جميع أنحاء العالم. ومنذ إنشاء المكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠٠٨، تصفَّح موقعها ما يزيد على ١,٧ مليون مستخدم في الدول الأعضاء الـ ١٩٣ كافة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت إضافة ٥٠ محاضرة جديدة إلى المكتبة، وتم توسيع نطاق المواضيع المشمولة والتنوع اللغوي والجغرافي للمحتوى المتاح. كما تم تيسير الوصول إلى المكتبة. وجميع المحاضرات في سلسلة المحاضرات متاحة الآن مجانا بوصفها ملفات سمعية يمكن تنزيلها والاستماع إليها بصيغة البث الصوتي الرقمي على حاسوب أو جهاز محمول.

٣٤ - وأعربت عن امتنان موظفي شعبة التدوين للجمعية العامة لإدراج تمويل برنامج المساعدة في الميزانية العادية. ومع ذلك، لا يمكن الاستغناء عن التبرعات ليتمكن البرنامج من تحقيق إمكاناته الكاملة. ولذلك، فهي تود أن تشكر الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - **السيد جاريس** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار)، أشار إلى أن الجمعية العامة أعربت في قرارها ٧٣/٧٢ عن تقديرها للإسهام الهام الذي تقدمه زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار، وقال إنه تم منح زمالات لـ ٣٢ فردا، منهم ١٥ امرأة و ١٧ رجلاً، من ٢٩ بلدا ناميا. ويقدم هؤلاء المهنيون حاليا إسهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم.

٣٦ - ومن المهم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للبلدان النامية بناء وصون القدرة على المشاركة النشطة في العمليات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يشير إلى أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما في ذلك المحيطات، والمفاوضات الجارية بشأن المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقال إنه من الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم من أجل استمرار مَنْح الزمالة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات في الفترة بين عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦ بسبب النقص في التمويل، وأنها مُنحت في عام ٢٠١٧ بصيغة معدَّلة ولفترة أقصر نظراً لعدم توفر التمويل الكافي لمنحها بالشروط المعتادة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره (A/73/415)، فإن المبلغ المتاح حاليا قد لا يكون كافيا لمنح الزمالة بالشروط الاعتيادية في عام ٢٠١٩. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم برنامج الزمالات، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧٣/٧٢، وحثَّ الدول والجهات المعنية الأخرى على مواصلة تقديم مساهمات بحيث يمكن تقديم منحة كاملة في عام ٢٠١٩ وما بعده.

٣٧ - **السيد مطر** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنّ برنامج المساعدة أداة فعالة لتعزيز نشر المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. فقد استفاد الحقوقيون والأكاديميون والدبلوماسيون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية أيما استفادة من الدورات الدراسية الإقليمية التي ينظمها البرنامج، ومن الزمالات التي يقدمها، والمنشورات التي يصدرها، وكذلك من المكتبة السمعية البصرية. ولذلك، ترحب المجموعة بتخصيص الموارد اللازمة، في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، لبرنامج زمالات القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث والمكتبة السمعية البصرية.

٣٨ - واستطرد قائلاً إن المكتبة السمعية البصرية تمكن المحامين والباحثين والدبلوماسيين وغيرهم من الأفراد في جميع أنحاء العالم من الحصول على تدريب قانوني عالي الجودة بالمجان عن طريق شبكة الإنترنت. لذلك، ينبغي مواصلة تعزيز إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية. ثم أعرب عن سرور المجموعة من أنّ شعبة التدوين تنظم دورات تسجيل خارجية في مواقع مختلفة من أجل تعزيز وتوسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرين وتسجيل محاضرات المحاضرين الذين لا يتمكنون من السفر إلى نيويورك. وأضاف بأن المجموعة تثني أيضاً على الشعبة لإنجازها بنجاح مشروع ملفات البث الصوتي الرقمي، الذي جعل جميع المحاضرات في ''سلسلة المحاضرات'' متاحة كملفات صوتية، مما يسهل إمكانية الوصول إليها بالنسبة للمستخدمين الذين يفتقرون لخدمة إنترنت موثوقة وعالية السرعة.

٣٩ - وواصل بالقول إن برنامج المساعدة يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويشكل ذلك إحدى غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. واعتبر أن أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في إطار تنفيذ البرنامج تمكّن من تحسين معرفة الأفراد بالقانون الدولي، الأمر الذي يعزّز مشاركة البلدان النامية في مختلف الأطر والصكوك المتعددة الأطراف ويساعد في نهاية المطاف على تعزيز سيادة القانون. وأشار إلى أن المجموعة لا تزال ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف، على النحو المبين في الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي أعرب فيه الوزراء عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية، والتدريب الإقليمي في مجال القوانين والممارسات المتعلقة بالمعاهدات الدولية، والمنشورات القانونية، والمواد التدريبية، إضافة إلى التمويل اللازم لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. فالتمويل من الميزانية العادية من شأنه أن يساعد على كفالة استمرار الأنشطة ذات الصلة في السنوات القادمة. وفي الوقت ذاته، يظل تقديم التبرعات، بما في ذلك المساهمات العينية، أمراً بالغ الأهمية.

٤٠ - **السيد جايته** (غامبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة مسرورة لأن التمويل قد خُصص لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ولدورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في إطار الميزانية العادية للبرنامج لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأوضح أن المجموعة تأمُل في أن تظل جميع الدول الأعضاء ملتزمة بالتمسك بالأهداف المتعلقة بدراسة القانون الدولي وفهمه وتدريسه ونشر المعرفة به، وهي أمور تُعتبر أساسية من أجل إرساء نظام عالمي قائم على سيادة القانون، ولاتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة استمرار برنامج المساعدة. كما أن المجموعة تحث، بصفة خاصة، جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الاستشارية، وتوفير التمويل من الميزانية العادية للبرنامج لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وأعرب المتكلم عن استعداد المجموعة للعمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٤١ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تؤيد عمل برنامج المساعدة، لا سيما من حيث علاقته بتطوير القانون الدولي في أفريقيا. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي يساهم في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، وأن المعهد الأفريقي للقانون الدولي أُنشئ مؤخرا لإجراء تدريب وبحوث ترمي إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه في المنطقة، لتعزيز أهداف الاتحاد الأفريقي ومبادئه، وللعمل على تنقيح المعاهدات في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تَقرَّر في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٣ أن تدعم الدول الأفريقية تقديم التمويل الملائم لبرنامج المساعدة، بوسائل مختلفة منها، عند الاقتضاء، الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن المجموعة تؤيد، في جملة أمور، الاستمرار في تمويل البرنامج من الميزانية العادية. وهي ممتنة أيضاً للدول التي قدمت تبرعات إلى البرنامج.

٤٢ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان

هذه المنطقة أعلنت منذ الأيام الأولى لاستقلالها أن القانون الدولي هو معيار السلوك في العلاقات الدولية، وأدرجت مبادئه ومعاييره الأساسية في نظمها القانونية المحلية. وترى الجماعة أن معرفة القواعد الجوهرية للقانون الدولي شرط أساسي للتقيد بها، ولذلك فهي تعلق أهمية كبيرة على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره. وذكر أن الزمالات والدورات الدراسية المقدمة من خلال برنامج المساعدة تشكل منابر فعالة للغاية في هذا الصدد، وأن لها تأثيرا مضاعفا في أوساط الطلاب والمهنيين. وأعرب المتكلم عن سعادة الجماعة لأن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت في عام ٢٠١٨، وقال إن الجماعة تدعو إلى تخصيص ما يكفي من التمويل في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بحيث يمكن مرة أخرى عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث.

٤٣ - وأشاد بمكتب الشؤون القانونية لتعهده ٢٦ موقعا شبكيا سهل الاستعمال في مجال القانون الدولي، وهي مواقع تتضمن موارد قيِّمة للباحثين. فسلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية ومكتبة البحث التي تضمها المكتبة السمعية البصرية توفر مجموعة أدوات مفيدة لتحقيق أهداف البرنامج ويمكن أن تفيد ملايين الناس في أرجاء العالم. وأكد أن قيام المكتب بنشر سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية يفيد الأوساط الأكاديمية إلى حد بعيد، وكذلك جهوده الرامية إلى توسيع نطاق برنامجه للنشر المكتبي.

٤٤ - وأشار إلى أن لغتي العمل في محكمة العدل الدولية هما الإنكليزية والفرنسية، ولذلك كثيرا ما يكون نشر الموجزات والأحكام بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة هو السبيل الوحيد بالنسبة للمدرسين والباحثين والطلبة في بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتعرف على الاجتهاد القضائي للمحكمة ومواكبة التطورات في مجال القانون الدولي. وقال إنه ينبغي ألا يُدّخر أي جهد في استكمال تلك المجموعة وكفالة نشرها على أوسع نطاق ممكن.

٤٥ - **السيدة طومسون** (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة تشعر بالارتياح لأن شعبة التدوين قد تمكنت في عام ٢٠١٨ من تنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي وعقد الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في مجال القانون الدولي. وأعربت عن ترحيب الجماعة بشكل خاص بكون ممثلي ستة من الدول الأعضاء فيها قد تمكنوا من المشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبتلقي أحد المشاركين من هايتي لإحدى الزمالات في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. كما أنها مسرورة من معرفة أنه قد تم توفير التمويل الكافي للإنفاق على المكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠١٨.

٤٦ - واستطردت قائلة إن استخدام المكتبة من قِبَل ما يزيد عن ١,٦ مليون مستخدم من ١٩٣ بلداً هي شهادة على قيمتها الدائمة بالنسبة للمحامين والأكاديميين في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن الجماعة الكاريبية تشجع شعبة التدوين على مواصلة جهودها الرامية إلى جعل المعلومات الموجودة في المكتبة متاحة من خلال ملفات البث الصوتي الرقمي وأقراص الفيديو الرقمية وغيرها من الوسائط، بما في ذلك الأجهزة المحمولة. كما تؤيد الجماعة جهود الشعبة لمواصلة النشر المكتبي بعد فترة توقف وجيزة، وهي ترحب بنشر دليل القانون الدولي (International Law Handbook) في اثنتين من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. فمن شأن تلك المبادرات أن تسهم في زيادة فهم القانون الدولي وتقديره.

٤٧ - وأردفت بالقول إن الجماعة ترى أن وجود نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد ومَبْنِي على مبادئ القانون الوطني والدولي، وتدعمه خطة تنمية قوية تعزز جهود السلام وحماية كوكب الأرض، سيؤدي إلى كفالة حياة أفضل لغالبية أفراد الأسرة البشرية. وقد أدى إعداد المعاهدات المتعددة الأطراف دوراً لا يقدر بثمن في تعزيز سيادة القانون والنهوض به، وفي الحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد. وفي عالم يزداد تعقيداً وعولمةً وترابطًا، ومع تزايد عدد المعاهدات المتعددة الأطراف باستمرار، صار من الأهمية بمكان كفالة استمرار منح برنامج المساعدة الموارد اللازمة للاضطلاع بولايته. وبالتالي، فإن الجماعة الكاريبية تؤيد تمويل البرنامج في إطار الميزانية العادية وتشجع في الوقت ذاته الدول والأشخاص الاعتباريين الآخرين على تقديم تبرعات إلى مختلف الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج. وهي أيضاً ممتنة للدول التي قدمت تبرعات إلى البرنامج في عام ٢٠١٨.

٤٨ - ومضت تقول إنه بالنظر إلى الطابع المتنامي والمتطور للقانون الدولي، فمن الأهمية بمكان إطلاع الأجيال القادمة من المحامين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مبادئ القانون الدولي الناشئة. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة في الدول التي يجب فيها أن تُدرج الاتفاقيات المتعددة الأطراف في القانون المحلي لكي يكون لها التأثير المطلوب وحيثما تكون القدرات غير كافية. وفي ضوء الدور

الذي سيواصل البرنامج الاضطلاع به في تعزيز تنفيذ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وفي تعزيز التساوي في السيادة والتعاون الودي بين الدول، تظل الجماعة الكاريبية ملتزمة بدعم عمل شعبة التدوين في تنفيذ برنامج المساعدة. وسيكون الدعم المتواصل المقدم من جميع الدول الأعضاء للبرنامج في صالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٤٩ - **السيد كي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن برنامج المساعدة يؤدي دوراً رئيسياً في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، مما يسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات ويزيد من احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية يساعدان المحامين والمدرسين في القانون الدولي، خصوصاً منهم المنتمون إلى البلدان النامية، على تعميق معرفتهم بالمسائل القانونية المعاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيراً ما ينسج المشاركون روابط وثيقة فيما بينهم، مما يساعد على تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الأمم. وتُمكن الدورات الدراسية الإقليمية المشاركين من التفاعل مع أقرانهم والتعلم منهم، في حين تعزز زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية احترام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالتالي الإسهام في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأضاف قائلاً إن المكتبة السمعية البصرية، التي وسعت نطاق البرنامج لجميع أنحاء العالم، هي من أدوات البرنامج المعرفية الأكثر فعالية والأكثر يسراً بحيث يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وينبغي مواصلة إغنائها.

٥٠ - وأعرب عن امتنان الرابطة لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في تنفيذ البرنامج، من خلال تقديم مساهمات مالية أو عينية، أو استضافة دورات دراسية إقليمية، أو المساهمة بطريقة أخرى في التدريب المقدم. ومع ذلك، فإنها ترى أن التمويل من الميزانية العادية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للبرنامج. ففي حين أن الاعتماد على التمويل الطوعي في الماضي قد تسبب في تضرر العديد من خدمات البرنامج نتيجة للتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به، فإن التمويل من الميزانية العادية في السنوات الأخيرة قد مكن البرنامج من الازدهار. وبالتالي، فإن الرابطة تؤيد تأييداً كاملاً ما ورد في القرار ١١٥/٧٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تخصيص موارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ من أجل كفالة التشغيل الفعال لبرنامج المساعدة.

٥١ - *تولت نائبة الرئيس، السيدة كرمجار (سلوفينيا)، رئاسة الجلسة.*

٥٢ - **السيد شابورو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن برنامج المساعدة قدم مساهمة قيمة في مجال سيادة القانون بتلبية الحاجة إلى التدريب في مجال القانون الدولي ونشر المعارف والمواد القانونية لما فيه مصلحة جميع البلدان. فقد أدت الحلقات الدراسية المقدمة من خلال برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي دوراً رئيسياً في هذا الصدد، مما ساعد على بناء ثقافة قانونية مشتركة بين الأجيال الشابة. وفي الوقت نفسه، أتاحت الدورات الدراسية الإقليمية الفرصة للمشاركين للتركيز على المسائل القانونية ذات الاهتمام المشترك في المناطق التي ينتمون إليها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن امتنانه للجان الإقليمية للأمم المتحدة لما قدمته من جهود في تنظيم تلك الدورات.

٥٣ - وأردف قائلاً إن توسيع المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي قد أسهم في تيسير الوصول إلى طائفة واسعة من الموارد القانونية بلغات متعددة وبتكلفة منخفضة نسبياً. فالمكتبة تظل مورداً هاماً للأوساط القانونية وتتطلب عناية مستمرة من شعبة التدوين. وأعرب عن ثناء الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تبذلها الشعبة لإتاحة محاضرات سلسلة المحاضرات على شكل ملفات للبث الصوتي الرقمي، ولنشر غير ذلك من المعلومات والمنشورات القانونية عبر شبكة الإنترنت. كما أنه يرحب بنشر النسخة الفرنسية من *دليل القانون الدولي* ويهنئ الشعبة على ما اضطلعت به من أنشطة في مجال النشر المكتبي في عام ٢٠١٨. وأعرب عن الأمل في أن تتاح في عام ٢٠١٩ موارد كافية لتمكين الشعبة من مواصلة هذه الأنشطة.

٥٤ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يقر بمساهمة زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في زيادة تفهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها، وهو يعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في هذا الصدد. وقال إن الاتحاد يثني على الدول التي قدمت تبرعات لدعم الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات وغيرها من أنشطة

برنامج المساعدة، وهو يشجع جميع الدول على النظر في تقديم تبرعات على نحو أكثر تواتراً أو بمبالغ أكبر في المستقبل. كما يشكر الكيانات المختلفة التي عرضت خفض معدلات الرسوم الدراسية أو تقديم الدعم اللوجستي في عام ٢٠١٨.

٥٥ - **السيدة نيرهينن** (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إن نظاماً دولياً قائماً على قواعد فعالة يعتمد إلى حد كبير على مدى احترافية والتزام الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول. ومن خلال برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات من جميع أنحاء العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي في عالم اليوم المترابط، وهو ما أفاد المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام ١٩٦٥، أسهم البرنامج، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، إسهاماً ملحوظاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من تمكين الباحثين والممارسين من الحصول على التدريب في مجال القانون الدولي وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالقانون الدولي. لذلك، فإن بلدان الشمال الأوروبي تثني على استمرار شعبة التدوين في المشاركة في تنفيذ ولايتها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة.

٥٦ - واسترسلت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية تعتبر مورداً لا يقدر بثمن يواصل تقديم التدريب العالي الجودة مجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بجهود شعبة التدوين في التعجيل بإصدار بعض منشوراتها القانونية. كما أنها ترحب بتوفير الموارد اللازمة للبرنامج من الميزانية العادية. وستواصل هذه البلدان النظر بصورة إيجابية في الطلبات الموجهة إلى الدول الأعضاء بتقديم التبرعات إلى البرنامج. واختتمت بيانها بالقول إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الدول الأعضاء التي قدمت هذه التبرعات، وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك من أجل الحفاظ على استمرار عمليات البرنامج.

٥٧ - **السيد لونا** (البرازيل): قال إن برنامج المساعدة يجسد فكرة أن بالإمكان تحقيق السلام عن طريق القانون. وقد ساعدت زمالات البرنامج ودوراته الدراسية في تثقيف أجيال متعاقبة من المحامين لأكثر من خمسة عقود. وأعرب عن سرور وفد بلده لملاحظة أنه أمكن عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في عام ٢٠١٨، وعن امتنانه للبلدان المضيفة وللأمانة العامة على تنظيمها. واعتبر إدراج تمويل الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في الميزانية العادية للمنظمة لفترة السنتين الحالية إنجازا هاما. وأشار إلى أن هناك طلبا متزايدا على هذه الدورات، ولذلك فمن الأهمية بمكان تمويلها على نفس المستوى في فترات السنتين المقبلة. وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواصلة التماس التبرعات للدورات الدراسية الإقليمية؛ ومن المهم كفالة استخدام هذه التبرعات لتوفير زمالات إضافية تتجاوز تلك التي تغطيها الميزانية العادية، وذلك استجابة للطلب المتزايد باطراد.

٥٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية في المناطق التي تكون فيها إمكانية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة محدودة، وكفالة تمثيل جغرافي ولغوي أوسع بين المحاضرين. واستدرك قائلا إن وفد بلده يود أن يؤكد أن النسخ المطبوعة تظل ذات قيمة بالنسبة للأشخاص الذين لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة. وينبغي توفير الموارد اللازمة لتمكين شعبة التدوين من استئناف النشر المكتبي وتجنب تراكم العمل. والواقع أنه يلزم توفير موارد كافية لجميع الأنشطة في إطار برنامج المساعدة، كما جرى توفيرها للدورات الدراسية الإقليمية.

٥٩ - **السيد كولاشو بينتو ماتشادو** (البرتغال): قال إن برنامج المساعدة قام على مدى ٥٣ عاما بدور رئيسي في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه باعتبار ذلك وسيلة راسخة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ولا يزال هذا الدور حاسما الآن كما كان في عام ١٩٦٥. وفي عصر العولمة الحالي، حيث تستدعي الحاجة أكثر من أي وقت مضى المعرفة بالقانون الدولي، بما في ذلك الدراسة المتعمقة للمسائل الجديدة والبحث فيها، يعتبر تزايد الإقبال على التدريب في هذا الميدان علامة طيبة. وأعرب عن ثناء وفد بلده على برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لإتاحته تعليما شاملاً وعالي الجودة يقدمه كبار الأكاديميين والممارسين في هذا المجال بشأن طائفة واسعة من المواضيع الأساسية في القانون الدولي.

٦٠ - وأعرب أيضا عن ثناء وفد بلده على العمل الجيد الذي يؤديه مكتب الشؤون القانونية في إجراء البحوث، وجمع المواد القانونية، وتيسير البحوث الإلكترونية، وتنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وأشاد بالجهود الناجحة التي يبذلها المكتب من أجل تحقيق الكفاءة في الدورات الدراسية من المنظور

الإداري والمالي. وذكر أنه لا يزال هناك تصور بأن كلا من الدورات الدراسية والبرنامج نفسه ليسا معروفين جيدا، ولذلك فإن وفد بلده يدعو الدول إلى الترويج للبرنامج في جامعاتها وفي أوساط الخدمة المدنية فيها.

٦١ - وتابع قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تقدم تدريبا عاليا عالي الجودة عبر الإنترنت بتكلفة منخفضة نسبيا، وهي أداة هامة لدراسة القانون الدولي ونشره. ومع ذلك، لا يزال المستخدمون في بعض البلدان النامية يواجهون صعوبات في الوصول إلى شبكة الإنترنت، مما يحد من إمكانية وصولهم إلى مواد المكتبة. وأثنى على شعبة التدوين لما بذلته من جهود لجعل مواد الفيديو متاحة بسهولة أكبر من خلال تحويلها إلى ملفات للبث الصوتي الرقمي. وأعرب عن سرور وفد بلده باستمرار المبادرات الرامية إلى استئناف النشر المكتبي، وأشاد بالتقدم المحرز في هذا الصدد. و استدرك قائلا إنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به لتعزيز برنامج المساعدة وكفالة وفائه باحتياجات المستفيدين، بما في ذلك ما يتعلق باللغات. وسيظل التمويل يمثل تحديا. فعلى الرغم من أن تخصيص الأموال في إطار الميزانية العادية أمر جدير بالترحيب، إلا أن تلك الأموال لا تكفي لتغطية جميع احتياجات البرنامج. ولذلك، قد يكون من المفيد استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة، مثل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث أو حتى مكاتب المحاماة. وفي الختام، أعاد تأكيد التزام البرتغال، بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية، بمواصلة العمل على تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما من خلال تعزيز القانون الدولي ونشره.

٦٢ - **السيد الصادق علي سيد أحمد** (السودان): قال إن حكومة بلده تولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة الذي يسهم في تحقيق السلام والأمن وتقوية العلاقات الودية بين الشعوب وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأكد أن البرنامج أسهم في زيادة الوعي بمبادئ وأهداف القانون الدولي في أوساط الطلاب والقانونيين والدبلوماسيين، ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التناغم بين تشريعاتها الوطنية والقانون الدولي. وهو يمثل أحد أهم عناصر أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون.

٦٣ - وأضاف قائلا إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي يتيح للمشاركين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة تلقي التدريب من مدربين ذوي مؤهلات عالية ممن يشتغلون بالقانون الدولي في مختلف المناطق والنظم القانونية. وتوفر الدورات الدراسية الإقليمية أيضا آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي. وأعرب عن أمله في تعبئة المزيد من التمويل لبرنامج الزمالات حتى يتسنى استيعاب عدد أكبر من المشاركين من البلدان النامية في الدورات الدراسية الإقليمية. وأعرب عن امتنان وفد بلده للدعم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا. وتمثل مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية مصدرا قيما آخر لا بد من دعمه، ولا سيما من أجل إتاحة مواد المكتبة للمستخدمين الذين يواجهون صعوبة في إمكانية استخدام الإنترنت.

٦٤ - ويرى أن مداولات اللجنة الاستشارية، التي تضم السودان في عضويتها، كانت مثمرة وبناءة في دورتها الحالية حيث أمكن التوصل فيها إلى توصيات محددة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تجد هذه التوصيات التفهم والقبول من قِبَل أعضاء اللجنة السادسة وفي أن تواصل الدول الأعضاء دعم البرنامج حتى يتمكن من مواصلة أداء دوره الطليعي.

٦٥ - **السيد كاريّو غوميز** (باراغواي): قال إن دستور باراغواي يعترف بالقانون الدولي، حيث تحكم مبادئه العلاقات الدولية للبلد. وأضاف أن برنامج المساعدة قد أسهم في بناء القدرات في مجال القانون الدولي في باراغواي، وكذلك في تطوير القانون الدولي على الصعيد الإقليمي في الأمريكتين، مما يساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين وتمتين العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وعلاوة على ذلك، عاد المشاركون من باراغواي، الذين شاركوا في الدورات الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدورة الدراسية الصيفية عن القانون الدولي العام المقامة في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، ليشغلوا وظائف حكومية ودبلوماسية، بما في ذلك في البعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة. وشكلوا أيضا شبكات للاختصاصيين تتيح فرصا للتفاعل بين الأكاديميين والاختصاصيين والموظفين الحكوميين العاملين في مجال القانون الدولي. وبالتالي فإن لبرنامج المساعدة تأثيرات عملية ومضاعفة قيّمة. ويمكن تعزيز التأثير المضاعف من خلال إتاحة المحتوى الكامل للمكتبة السمعية البصرية باللغة الإسبانية.

٦٦ - و يؤيد وفد بلده تخصيص تمويلٍ للبرنامج من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لتمكينه من تنظيم جميع الدورات الدراسية الإقليمية. ويؤيد وفد بلده أيضا تخصيص تمويل من الميزانية العادية لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ويدعو إلى استخدام تلك

الموارد لتشجيع مشاركة مواطنين من البلدان التي كان لها تمثيل محدود في الدورات السابقة. ويدعو وفد بلده الدول الأعضاء إلى مواصلة تبرعاتها للبرنامج أو زيادتها، ويشجع الجامعات والمؤسسات والكيانات الأخرى أيضا على النظر في تقديم تبرعات.

٦٧ - **السيد بارك تشول – جو** (جمهورية كوريا): قال إن برنامج المساعدة أدى دورا أساسيا في تعزيز سيادة القانون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأتاحت الدورات الدراسية الإقليمية فرصا تدريبية للمشاركين من البلدان النامية لدراسة قضايا القانون الدولي المعاصرة ذات الاهتمام المشترك في مناطقهم، وهي تسهم إلى حد كبير في بناء القدرات وتبادل المعارف وزيادة التفاهم والتعاون بين الدول. وقال إن حكومة بلده تعكف على بذل الجهود الرامية لتعزيز التدريب في مجال القانون الدولي، بسبل منها برنامج أكاديمية سول للقانون الدولي، الذي يوفر التدريب في طائفة واسعة من مواضيع القانون الدولي. واستفاد من ذلك البرنامج حتى الآن قرابة ١٥٠ من الدبلوماسيين والموظفين الحكوميين والخبراء القانونيين وطلاب الدراسات العليا القادمين من أكثر من ٢٠ بلدا من بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وتقدم حكومة بلده أيضا جائزة سنوية لأفضل أطروحة في مجال القانون الدولي، وتقدم معلومات إلى عامة الجمهور عن التطورات الهامة في هذا المجال.

٦٨ - وقال إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير العمل الجاد الذي قامت به شعبة التدوين في مجال المكتبة السمعية البصرية على مدى السنوات العشر التي مضت منذ إفتتاح المكتبة. وقدمت المكتبة تدريبا عالي الجودة لعدد لا يحصى من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم مجانا عن طريق الإنترنت. ويَسّرَ الانتهاءُ من العمل المتعلق بإتاحة جميع المحاضرات في سلسلة المحاضرات كملفات للبث الصوتي الرقمي الوصولَ إلى المكتبة في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى خدمات شبكة الإنترنت العالية السرعة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تظل المكتبة مصدرا حيويا لنشر المعارف عن القانون الدولي، وشجع فقهاء القانون البارزين على المشاركة بنشاط في أنشطة المكتبة.

٦٩ - **السيدة لوبيز ماركوشيو** (المكسيك): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن وفد بلدها يعترف بما لبرنامج المساعدة من قيمة كبرى في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والإسهام في بلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. و يُعدُّ نشرُ القانون الدولي إحدى أولويات حكومة بلدها في مجال السياسة الخارجية. وما فتئت وزارة خارجية في المكسيك منذ عام ١٩٩٣ تنظم حلقة عمل سنوية في مجال القانون الدولي بهدف نشر القواعد والمعايير الدولية وتعزيز فهمهما. وتقدَّم حلقات العمل تلك مجانا في مختلف ولايات المكسيك، وتتاح المشاركة فيها لعامة الجمهور فضلا عن الأكاديميين والطلاب. وبحثت حلقة العمل الخامسة والعشرون منها، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٨، في طائفة واسعة من أحدث القضايا والتحديات المعاصرة في مجال القانون الدولي. ولأول مرة، جرى بث حلقة العمل على شبكة الإنترنت، مما أتاح الوصول إليها في جميع أنحاء البلد.

٧٠ - وأعربت عن تقدير وفد بلدها للعمل الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية في تعزيز ونشر القانون الدولي، وإدراكه لأهمية الدورات الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي شارك فيها مواطنون مكسيكيون. ويعترف وفد بلدها أيضا بأهمية العمل الذي تضطلع به شعبة التدوين في تجميع ونشر ممارسات مختلف الهيئات القانونية، ويقرّ بجدوى المكتبة السمعية البصرية في توفير التدريب الجيد على الإنترنت لعدد غير محدود من الأفراد في جميع أنحاء العالم. واختتمت بيانها بالقول إن وفد بلدها يود أن يسلط الضوء على أهمية التشجيع على نشر الوثائق المتعلقة بمسائل القانون الدولي بجميع اللغات الرسمية الست للمنظمة، ولا سيما باللغة الإسبانية، بوصفها اللغة الأم لأكثر من ٤٨٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

٧١ - **السيدة أندامو** (تايلند): قالت إن توفير الزمالات لمرشحين من البلدان النامية وتنظيم الزيارات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية الإقليمية يساعدان على زيادة المعرفة والخبرة لدى العاملين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. وترى أن زيادة استخدام التكنولوجيا في مواد المكتبة السمعية البصرية، بما في ذلك ملفات البث الصوتي الرقمي للمحاضرات في سلسلة المحاضرات، أسهم إلى حد كبير في توسيع نطاق نشر القانون الدولي. وقالت إن وفد بلدها يشجع جميع الأطراف على مواصلة تعزيز تلك التحسينات في السنوات المقبلة.

٧٢ - وأضافت قائلة إن برنامج المساعدة هو وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء. ولذلك فإن حكومة بلدها ملتزمة التزاما قويا بدعم البرنامج، بما في ذلك من الناحية المالية. ويُشرِّفها استضافة الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٨، وهي مستعدة للاستمرار في استضافة الدورات المقبلة.

وأعربت عن أملها في تمكن المزيد من النساء من المشاركة في تلك الدورات. وفي الختام، أكدت أن توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج المساعدة؛ وفي هذا الصدد، تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية لكفالة توفير التمويل الكافي للبرنامج.

٧٣ - **السيد حتي** (لبنان): قال إن برنامج المساعدة أفاد أجيالا من الحقوقيين والدبلوماسيين والطلاب من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، وبذلك أسهم في بناء القدرات واحترام القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون. ولا يزال لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية أهمية بالغة في نشر القانون الدولي، وهما يمثلان أيضا منبرا مهما لتبادل الآراء والربط الشبكي فيما بين المشاركين. ويدل عدد مقدمي طلبات المشاركة في تلك الدورات على نجاحها وتزايد الطلب عليها. ويمكن الاستفادة من الدراسات الاستقصائية للمشاركين التي تجرى في نهاية الدورات في المساعدة على تحديد المجالات الجديدة من القانون التي يمكن تناولها في الدورات المقبلة. وقال إن وفد بلده يشجع على المزيد من التنوع في اختيار المحاضرين؛ ويود، على وجه الخصوص، أن يشهد مشاركة مزيد من المحاضرين من كليات الحقوق في البلدان العربية.

٧٤ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لإضافة ٥٠ محاضرة جديدة إلى سلسلة المحاضرات في المكتبة السمعية البصرية. و يرى أن مشروع البث الصوتي الرقمي الذي أطلق في عام ٢٠١٧ ساعد على سد الفجوة في إمكانية وصول المستخدمين من البلدان النامية إلى المكتبة، وأن بالإمكان تقوية التواصل مع المؤسسات العامة والخاصة من أجل تعزيز سبل الوصول إلى مواد المكتبة. فمن الممكن، على سبيل المثال، إتاحة المحاضرات من خلال المواقع الشبكية أو وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بكليات الحقوق. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بنشر النسخة الفرنسية من *دليل القانون الدولي*، وشدد على أهمية توفير الموارد اللازمة بما يتيح ترجمته إلى اللغات الرسمية الأربع الأخرى. وأعرب عن ارتياح وفد بلده لمعرفة أنه سيجري توزيع *الدليل* على الجامعات في البلدان النامية. واختتم قائلا إن وفد بلده يقدر العمل الذي اضطلعت به شعبة التدوين في المساعدة على تنفيذ برنامج المساعدة، ويشكر وفدُ بلده البلدانَ المضيفة واللجانَ الإقليمية على دعمهما للدورات الدراسية الإقليمية. ويضم وفد بلده صوته إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى توفير التمويل الدائم والكافي للبرنامج.

٧٥ - **السيد بوكوري** (موريشيوس): قال إن وجود البرنامج على مدى ٥٣ عاما والاهتمام المتزايد بما يقدمه من دورات تدريبية وموارد للمعلومات دليل على أهميته. ويرى أنه ليس من الضروري أن يتم التدريب على القانون الدولي في الجامعات. و يؤيد وفد بلده بقوة نشر برامج ومواد تدريبية بشأن القانون الدولي عن طريق شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائط، ويرى في المكتبة السمعية البصرية موردا قيما. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على استخدام المكتبة على نحو أكثر انتظاما. وسيكون من المفيد أن ينظم البرنامج دورات تدريبية قصيرة الأمد خصيصا للدبلوماسيين. وأشار إلى أن العديد من المشاركين في البرامج والدورات الحالية المقامة في إطار البرنامج لا ينتمون إلى وزارات الخارجية، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن وزارة الخارجية في بعض البلدان لا تضم إدارة للشؤون القانونية خاصة بها. فالدبلوماسيون العاملون في وزارة الخارجية يكتسبون الخبرة العملية في القانون الدولي من خلال عملهم، لكنهم لا يتمتعون بالضرورة بخلفية قانونية، وبالتالي فمن الممكن أن يستفيدوا من الدورات التدريبية التي تمكنهم من الحصول على المعارف الأساسية في القانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.